الطلاق والعتاق فيحتملان الخطر • اي الشرط والبيع لا يحتمله لانه يصير بالشرط قمارا افسرط الخيار شرع مع المنافي فاذا كان داخلا على السبب يكون داخلا على السبب والحكم معا فدخوله على الحكم فقط اسهل من دخوله عليهما فاما الطلاق والعتاق فيحتملان الشرط والاصل ان يدخل التعليق في السبب كيلا يتخلف الحكم عن السبب ولا مانع من دخوله على السبب هنا فيدخل عليه بخلاف البيع ٥

الباب الثاني في افادته الحكم الشرعي • اي افادة اللفظ الحكم الشرعي كالوجوب والحرمة ونحوهما • اللفظ المقيد لذاما خبر ان احتمل الصدق والكذب من حيث هو اي مع قطع النظر عن العوارض ككونه خبر مخبر صادق • او انشا ان لم يحتمل • واخبار الشرع • كقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن • اكد اي من ٥ الانشا • لاذا دل على الوجوب • اعلم ان اخبار الشارع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الي الاخبار لان المخبر به ان لم يوجد في الاخبار يلزم كذب الشارع والماهو د به ان لم يوجد في الامر لا يلزم ذلك فاذا وجد اريد المبالغة في وجود الماهور به عدل الي لفظ الاخبار مجازا • واما الانشا فالمعتبر من اقسامه هنا الامر والنهي فالامر قول القايل استعلا افعل والنهي قوله استعلا لا تفعل والامر حقيقة في هذا القول اتفاقا مجاز عن الفعل عند الجمهور وعند البعض حقيقة فيما يدل على انه • اي الامر للايجاب • تدل على ايجاب فعل

الرسول

الرسول صلى الله عليه وسلم لان فعله امر حقيقة وكل امر للايجاب احتجوا على الاصل • وهو ان الامر حقيقة في الفعل • بقوله تعالى وما امر فرعون برشيد اي فعله وعلى الفرع • وهو ان فعله صلى الله عليه وسلم للايجاب • بقوله عليه السلام صلوا كما رايتموني اصلي قلت ليس حقيقة في الفعل لان الاشتراك خلاف الاصل ولانه اذا فعل ولم يقل افعل يصح نفيه • اي نفي الامر اي يصح لغة وعرفا ان يقال انه لم يامر ومن هذا الدليل ظهر ان الامر الذي هو مصدر ليس حقيقة في الفعل الذي هو مصدر لكن لم يثبت بهذا الدليل ان الامر الذي هو اسم ليس حقيقة في الفعل الذي هو بمعنى الشان • وتسميته امرا مجاز اذ الفعل يجب به • قوله اذ الفعل الي اخره بيان لعلاقة المجاز بين الفعل والامر • سلمنا انه حقيقة • اي في الفعل • لكن الدلايل تدل على ان القول للايجاب لا في الفعل • اي الدلايل التي تدل على ان الامر للايجاب تدل على ان الامر القولي للايجاب لا الفعلي فان تلك الدلايل عن قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره يراد بها الامر القولي ولا يمكن حملها على الفعلي وسياتي واما قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره فالضمير في امره اذ كان راجعا الي الله تعالى لا يمكن حمله على الفعل وان كان راجعا الي الرسول صلى الله عليه وسلم فالقول مراد اجماعا فلا يحمل على الفعل

Copyright © King Saud University